

تقرير وفد مجلس الشورى
المشارك في ندوة البرلمانين
لدول مجلس التعاون لدول الخليج
العربية حول التكامل الاقتصادي
في دول المجلس وقضايا
اقتصادية إقليمية أخرى



التاريخ: ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤م

صاحب المعالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي المحترم
رئيس مجلس الشورى

الموضوع: تقرير بشأن المشاركة في ندوة البرلمانيين لدول مجلس التعاون الخليجي حول التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وقضايا اقتصادية إقليمية أخرى.

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أرفق لمعاليتكم تقرير أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المشاركين في ندوة البرلمانيين لدول مجلس التعاون الخليجي حول التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وقضايا اقتصادية إقليمية أخرى والتي نظمها كل من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي وذلك خلال الفترة من ١٩ - ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤م وتم عقدها في مدينة أبو ظبي، حيث مثل مجلس الشورى فيها كل من السيد جمال محمد فخرو والدكتور هاشم حسن الباش والسيد سعود عبدالعزيز كاتو.

برجاء التكرم بالاطلاع والتوجيه بوضع هذا التقرير على جدول أعمال المجلس في أسرع وقت ممكن لتحقيق به الاستفادة لجميع أعضاء المجلس.

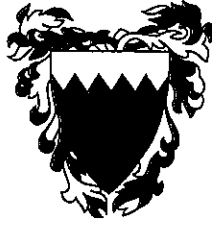
وتفضلوا بقبول جزيل الشكر والتقدير،،،

السيد جمال محمد فخرو

الدكتور هاشم حسن الباش

السيد سعود عبدالعزيز كاتو

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
2 g DEC 2004		
الرقم: ١٥/٤٤ : الوقت		



**تقرير ملخص بشأن المشاركة في
ندوة البرلمانيين لدول مجلس التعاون الخليجي
حول
التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي
وقضايا اقتصادية إقليمية أخرى**

شارك وفد مجلس الشورى (اللجنة المالية والاقتصادية) المكون من ثلاثة أعضاء هم:
السيد جمال محمد فخرو، الدكتور هاشم حسن الباش، والسيد سعود عبدالعزيز كانوا في أعمال
ندوة البرلمانيين لدول مجلس التعاون الخليجي حول: " التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية"، بالإضافة إلى وفد مجلس النواب المكون من السيد عيسى أبو الفتح،
السيد عبدالنبي سلمان والسيد عثمان شريف.

كما حضرت وفود من جميع المجالس النيابية والشورى في دول مجلس التعاون الخليجي
(المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الكويت، قطر).
(انظر قائمة المشاركين)

الدعوة إلى الندوة:

وجاءت المشاركة في هذه الندوة بناء على الدعوة الواردة إلى كل من
سعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي رئيس مجلس الشورى
و سعادة السيد خليفة بن أحمد الظهري رئيس مجلس النواب من قبل الدكتور جاسم المناعي

المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي المؤرخة في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤م ورد سعادة
رئيس مجلس الشورى عليه - مرفق -

وقد نظمت هذه الندوة من قبل صندوق النقد العربي بالاشتراك مع صندوق النقد
الدولي من أجل تعزيز المشاركة البرلمانية في القضايا الاقتصادية وبناء جسور بين صندوق النقد
العربي و صندوق النقد الدولي في التعرف على وجهات ومرئيات المجالس النيابية والشورى في
تلك القضايا.

برنامج الندوة:

وقد تم طرح عشر أوراق عمل هي:

١. نظرة عامة حول نشاطات وأهداف صندوق النقد العربي.
 ٢. نظرة عامة حول نشاطات وأهداف صندوق النقد الدولي واهتماماته الحالية.
 ٣. آفاق الاقتصاد العالمي وقضايا السياسة.
 ٤. الآفاق الاقتصادية وتحديات السياسة في دول مجلس التعاون الخليجي.
 ٥. الإصلاح الاقتصادي من منظور تشريعي.
 ٦. التكامل النقدي وانعكاساته على سعر الصرف والسياسة النقدية.
 ٧. التكامل النقدي وانعكاساته على السياسة المالية.
 ٨. تكامل وتطور القطاع المالي: مساهمة صندوق النقد الدولي.
 ٩. أسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع وآفاق التكامل.
 ١٠. قضايا في إدارة الحكم.
- إضافة إلى جلسة مناقشة عامة.

وقد دارت مناقشات مستفيضة كان لوفد مجلسكم الموقر دور أساسي فيها إلى جانب
السزملاء أعضاء مجلس النواب، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي وردت في المناقشات فيما
يلي:

١. وجود مأزق يواجه النائب المنتخب عند طرح الإصلاحات الاقتصادية يتمثل في همه في
المساعدة في عملية الإصلاح و إرضاء الشارع الانتخابي.

٢. دور صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومساهمتهما في دفع الاتحاد الجمركي والوحدة النقدية الخليجية ونشر الوعي بين متخذي القرار و تعريفهم بما هي التضحيات للوصول لهذه الوحدة النقدية و الجمركية وما الدروس المستفادة من التجمعات الأخرى مثل دول الاتحاد الأوربي.
٣. أهمية المؤسسات التشريعية في أخذ زمام المبادرة في وضع السياسات الاقتصادية والرقابية وتعزيز الشفافية في عالم متغير.
٤. الاتحاد النقدي والانضباط في الممارسات المالية والنقدية والقبول بالتنازل عن السيادة الوطنية لصالح العمل الجماعي.
٥. أهمية تطوير الأسواق المالية ، نظراً لضعف أسواق الأسهم وغياب أسواق السندات.
٦. هيمنة الحكومات على البورصات لا يمنحها الاستقلال المطلوب، كما أن محدودية عدد الشركات الخليجية الداخلة المسجلة في البورصات وتقل الشركات العائلية في الحياة الاقتصادية لا يساعدان على خلق سوق مالي نشط .
٧. أهمية توسيع قاعدة الملكية لتطوير أسواق المال (الأسهم، السندات....).
٨. أهمية تقوية المؤسسات وتطبيق القانون والشفافية والمشاركة في دعم الإصلاحات الاقتصادية وحفز الاستثمار المحلي والخارجي.
٩. أسواق الأسهم الخليجية، خصائصها ومشاكلها وأهمية دراستها وإعطائها دوراً في دعم الإصلاحات الاقتصادية .
١٠. الحاجة إلى رأس المال الأجنبي وضعف أدوات التمويل غير المتقدمة ونقص التسويق.
١١. أهمية الحكم الصالح في تطوير الإدارة والتشريع وأخلاقية العمل والقضاء على الفساد.
١٢. أهمية وجود رؤية واستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
١٣. الحاجة إلى الدراسات الكلية **Macro - Economy** والتعرف على القوائد والأضرار من ربط العملة الخليجية بسلة عملات أو بعملة واحدة.
١٤. إعطاء أهمية في تطوير المنتجات الاستثمارية وخاصة الإسلامية.

ويمكن الخروج بخمس نقاط أساسية للقاء وهي:

١. أهمية أن تأخذ المجلس التشريعية زمام المبادرة في الإصلاح الاقتصادي ولا أن تقتصر أدوارها على ردود فعل لما يقدم لها من السلطة التنفيذية .
٢. التأكيد على أهمية الحكم الديمقراطي الصالح في الإصلاح الاقتصادي و في زيادة الاستثمار وتطوير آلية الشفافية والمساءلة.
٣. القيام بدراسات متعمقة لقضايا وآليات الوصول إلى الوحدة النقدية الخليجية، والحاجة لوضع البنية التشريعية والاقتصادية والمالية والإسراع فيها وربط ذلك بالسيادة الوطنية وحجم العجز المقبول أثناء تنفيذ العملة الموحدة ونسبة المديونية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي.
٤. مشاركة المجتمع بكل تجمعاته السياسية والاقتصادية والأهلية في قضايا الاقتصادية.
٥. الاستمرار في عقد الندوات التعريفية والنقاشية وتبادل الآراء ووجهات النظر مع البرلمانين وأعضاء مجالس الشورى في القضايا الاقتصادية وعدم حصر اللقاءات بين الصناديق و المؤسسات العربية والدولية من جهة والحكومات من جهة أخرى ، و التأكيد على ضرورة مشاركة وفود من السلطة التشريعية في الاجتماعات الاقتصادية و المالية الدولية و الإقليمية بغرض ردم الفجوة في المعلومات بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، و ضرورة إنشاء إدارات اقتصادية متخصصة تتبع السلطة التشريعية لتعيينها على أداء عملها و تضمن تراكم الخبرات لدى جهاز السلطة التشريعية.

ملاحظة: ننصح المهتمين بالشأن الاقتصادي من الأعضاء بالاطلاع على ملف الندوة الموجود لدى أمين سر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.



○

○